الصباح الاقتصادية
12
العدد 3541 - السنة الثانية عشرة
الإثنين 12 ربيع الآخر 1441 - الموافق 9 ديسمبر 2019
Monday 9 December 2019 - No.3541 - 12 th Year

دعا الصناعة المالية الإسلامية للانطلاق إلى العالمية

«المركزي»: الكويت لمست مبكراً الحاجة إلى خدمات مصرفية لا تتعارض مع الشريعة

■ الثغرة الكبرى في بنيان المالية الإسلامية هي ندرة العلماء الذين يجمعون بين فقه الشريعة و العمل المصرفي

محمد الهاشل

جانب من الحضور

■ ثمانية علماء يشغلون مناصب في ثلاثين هيئة شرعية مختلفة وثلاثة منهم يشغلون عضوية سبعين هيئة شرعية

■ ثمانية وستون في المئة من أصول كل البنوك الإسلامية تتركز في المرابحة

■ المالية الإسلامية تحتل مكانة ريادية في عالمياً بما يحقق غايتها الأسمى في عمارة الأرض

■ نطالب ببناء المعاملات على المبادئ الدينية وإخراجها من محبس الأطر الضيقة ولا نطالب بتخطي قواعد الفقه

■ يتواصل البنك المركزي مع الجامعات لحثها على تطوير المناهج لتخريج المؤهلين للعمل في هذه الصناعة

■ القطان: يتوجب إنشاء منصة كويتية لابتكار المنتجات المالية الإسلامية تساهم فيها جميع المؤسسات المعنية

اكد محافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد الهاشل ضرورة ان تختتم الصناعة المالية الاسلامية مرحلة النشاة الاولى وتستهل انطلاقتها للعالمية ما يستدعي منها اتباع ثلاثة مسارات متزامنة هي سد الثغرات والبناء على المبادئ والابتكار والابداع.

جاء ذلك في كلمة للدكتور الهاشل خلال افتتاح مؤتمر شورى الفقهي الثامن امس الاحد بالكويت ويستمر يومين بمشاركة دولية من ابرز علماء الشريعة وخبراء الصناعة المالية الإسلامية والمجامع الفقهية والمجالس الشرعية.

وتناول الهاشل في كلمته بعض الرؤى حول إطلاق إمكانات المالية الإسلامية إلى مدى وسعها، لا لتنجح في عبور لجّة التحديات فحسب، بل لتمارس كذلك دورًا إيجابيًا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي سبيل ذلك لا بدّ لنا من استحضار الغاية واختيار الوسيلة المؤدية إليها، فالغاية عمارة الأرض، والوسيلة منتجات متنوعة وحلول مبدعة، مبنية على مبادئ المالية الإسلامية، تنفع الناس في الأرض، والأساس لذلك كله نظرة شاملة وافق رحب، يزن المنافع بروية، ويخاطب المسلم وغير المسلم على السوية، استلهامًا لقول الحقّ تعالى «وما أرسلناك إلا كافة للناس».

لقد لمست الكويت مبكرًا حاجة المجتمع إلى خدمات مصرفية حديثة لا تتعارض والمبادئ الإسلامية التي يعتنقون، فكان لنا سبق إنشاء اوائل البنوك الإسلامية في العالم. وبعد ما يربو على اربعة عقود، استوت المصرفية الإسلامية على سوقها، ومهّدت السبيل لإطلاق خدمات مالية إسلامية عديدة، حتى غدا العميل حر الاختيار بين طيف من المنتجات والمؤسسات، وهنا يمكن القول إنّ المالية الإسلامية حققت اول أهدافها.

أما وقد أحرزت هذا النجاح فقد ان لها ان تختتم مرحلة النشاة الأولى، وحان الوقت لتستهل انطلاقتها للعالمية.

المالية الإسلامية ...فلسفة جديدة

وفي عالم سريع التبدل عميق التحول، لا تُمهل التغيّرات متراخيا ولا تنظر متوانيًا ولا تنبه غافلًا، بل تمضي في صياغة واقع جديد لا تابه فيه إلا لمن يجترح المبادرات. ومن أخطر المزالق أن تركن المؤسسات إلى ما أحرزت من نجاح، فتستغرق في الحصاد، وتعشى بصيرتها عما يعصف بالعالم حولها. ولتتمكن المالية الإسلامية من بلوغ افقها الجديد عليها ان تسلك ثلاثة مسارات متزامنة وهي:

1. سدّ الثغرات
2. البناء على المبادئ
3. الابتكار والإبداع

• المسار الأول- سد الثغرات:

وابدأ بمسار سد الثغرات في اركان الصناعة المالية الإسلامية، فبغير اجتياز هذا المسار تتعثر الخطى في المسارات الأخرى، ومن تلكم الثغرات:

نقص العلماء
وضعف الحوكمة
وتركز المنتجات

إن الثغرة الكبرى في بنيان المالية الإسلامية التي ما فتئت تثار في كل محفل، هي ندرة العلماء المختصين الذين يجمعون بين الفقه الراسخ في الشريعة والإحاطة الكافية بالعمل المصرفي والمالي، فهم المعدن الثمين الذي تنقب عنه المؤسسات المالية الإسلامية على مستوى العالم. ونظرة فاحصة لمشهد الرقابة الشرعية تكشف لنا ان ثمانية علماء يشغلون مناصب في ثلاثين هيئة شرعية مختلفة بل إن ثلاثة من أولئك الثمانية يشغل كل منهم عضوية سبعين هيئة شرعية! وهذا حيف مبين، يُحمّل هؤلاء الأفاضل ما إنّ أعباءه لتنوء بالعصبة أولي القوة.

وتفضي ندرة العلماء المختصين إلى الثغرة الثانية وهي حوكمة الرقابة الشرعية، إذ لم نزل بحاجة إلى تعزيز استقلالها ومهنيتها، والتسامي بأعمال التدقيق الشرعي عن المصالح التجارية، حيث نلمس من الترابط بين كيانات الرقابة الشرعية ما يزيد مخاطر تشابك المصالح وتعارضها الأمر الذي قد يودي بالمصداقية، ويأتي على الثقة في المالية الإسلامية، ولذا نتطلع إلى ان تكون الرقابة الشرعية في أسمى درجاتها من الإتقان والنزاهة والشفافية.

أما الثغرة الثالثة في بنيان المالية الإسلامية فهي التركز الشديد لأصولها في قلة من المنتجات، حيث ثمانية وستون في المئة من أصول كل البنوك الإسلامية تتركز في المرابحة ثم اربعة عشر في المئة تتركز في الإجارة، اما بقية المنتجات الأخرى -على تنوعها - فلا يتخطى نصيبها ثمانية عشر في المئة، وفي ذلك تحجير لواسع الشرع، وفوت لوافر الفرص، لاسيما ان كثيرا من الأصول المعروضة للمرابحة ماهي إلا سلع استهلاكية مستوردة، لا تسهم في التنمية الاقتصادية الحقيقية. وذلك رغم ما تتمتع به المالية الإسلامية من ادوات مبدعة، وحلول مبتكرة، لم تنل بعد حظها من التطبيق، فيما الصناعة ساهية عنها، لاهية في محاكاة المنتجات التقليدية.

• المسار الثاني - الانطلاق من المبادئ:

تحظى المبادئ المالية الإسلامية التي جاء بها الشرع الحكيم بقبول عالمي سندها في ذلك دورها في التنمية الاقتصادية المستدامة، وارتباطها باصول حقيقية، ومشاركتها المغنم والمغرم، وبعدها عن الغرر، ونأيها عن الضرر، فهي في ذلك كله «قيم عالمية»، تقبلها القوانين والشرائع، وتقبل عليها العقول والطبائع، «فالشريعة عدل الله بين عباده ورحمته بين خلقه» كما قال ابن القيم رحمه الله.

ولكن شتّان بين ما تحظى به هذه المبادئ من قبول وما أحرزته الصناعة من انتشار وقدمته من حلول، فبعد عقود من العمل لم يتعد نصيب المالية الإسلامية اثنين في المئة من المالية العالمية، ولعل من ابرز أسباب ذلك انها في واقعها اليوم أميل إلى تكييف المعاملات المصرفية التقليدية لتتوافق مع الشريعة بدلًا من النظر في مقاصد الشريعة وبناء المعاملات على اسسها وركائزها، وليس خافيًا أن العلاقة بين أحكام الشريعة وبين مبادئها، هي علاقة الخصوص والعموم، فإن اقيمت المعاملات على اساس الأحكام بقيت منحصرة في حيز الخصوص، أما إن اقمناها على مبادئ الشريعة، فلسوف تكتسب صفة العموم، ما يفتح امامها فرصًا واعدة لمزيد من الانتشار بين المسلم وغير المسلم من المجتمعات، ويمنحها دورًا أكبر في قيادة جهود التنمية وتنويع الاقتصاد وتوليد فرص العمل. واضرب هنا مثلين يبيّنان الفارق بين الصناعة المتوافقة مع أحكام الشريعة وتلك القائمة على مبادئها:

فأما المثل الأول فهو اثر تطبيق المبادئ الإسلامية في خلق الوظائف ودفع عجلة النمو الاقتصادي، فاكتفاء الصناعة بالتوافق مع الأحكام افضى إلى الا يتجاوز نصيب قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة - على اهميته - نسبة واحد في المئة من محفظة التمويل لديها.

فيما تشير الدراسات إلى أن المالية الإسلامية إن قامت على مبادئها، وولت مزيدًا من اهتمامها شطر السلم والإستصناع والشراكة، فسوف يُمكنها توفير مئة وخمسين مليون فرصة عمل خلال عقد ونصف، وذلك ربع الوظائف المطلوبة عالميًا. ولا جرم أن إيجابيات ذلك تعم الاقتصاد وتتعداه إلى الجوانب الاجتماعية والثقافية.

وأما المثل الثاني فهو اثر بعض الممارسات على البيئة حيث تداول بعض البنوك الإسلامية عند إجرائها عمليات التورق سلعة مباحة في اصلها مثل زيت النخيل، ولكن صناعة هذا النوع من الزيوت باتت من أخطر الصناعات اثرًا على البيئة، إذ ازيلت بسببها مساحات شاسعة من الغابات المطرية، حتى اضر ذلك بالتوازن البيئي إلى حد شرعت معه بعض الدول في حظر هذه الصناعة وحظر منتجاتها، لضررها البالغ على البيئة والبشر.

وإننا إذ نطالب ببناء المعاملات على المبادئ الإسلامية، وإخراجها من محبس الأطر الضيقة، لا نطالب بتخطي اصول الاجتهاد، وقواعد الفقه، وإنما نطالب بمنظور أشمل، يضع الإنسان في مركز الاهتمام، فيعتني به خدمة وتيسيرًا، وتعليمًا وتطويرًا، حاضرًا ومستقبلًا. منظور يرى في قضايا ارتفاع البطالة وتاخر البحث العلمي وانخفاض مستوى التعليم وتلوث المناخ، مفاسد يتعين دفعها، ويرى في تنويع الاقتصاد ودعم القطاعات المنتجة، وتمويل المشاريع الصغيرة وتبني التقنيات مصالح يتوجب جلبها، منظور يرى في ذلك كله أولويات يوظف لتحقيقها القدرات الكامنة للمالية الإسلامية.

وعلينا أن ندرك أن محاكاة المنتجات التقليدية هي مقاربة خاطئة في اساسها، تحجم دور المالية الإسلامية، وتصفد إمكاناتها، بل تحد حتى قدرتها على الابتكار، وهو من أهم العناصر التي يتعين على الصناعة أن تتمتها وتحرص عليها، وهذا ينقلنا إلى المسار الثالث وهو مسار الإبداع والابتكار.

• المسار الثالث: الابتكار والإبداع:

فنحن كما اشرت آنفًا نشهد عصر الثورة الصناعية الرابعة، وهي فرصة للمؤسسات التي تدرك حجم التحولات وتحسن التعاطي معها، وهي في ذات الوقت خطر وجودي على المؤسسات الجامدة ضيقة الأفق حبيسة الإلف والعادة.

ومسار الإبداع والابتكار ذو جانبين: الأول متعلق بالمؤسسات والثاني بالسادة العلماء. فأما المؤسسات فعليها أن تستثمر مزيدًا من مواردها في البحث والتطوير، والسعي إلى الاستفادة من التقنيات الحديثة رفعًا لكفاءتها وخفضًا لنفقاتها وتيسيرًا لعملائها، ويمكن للتقنيات إن إحسنا الاستثمار فيها ان تقدم حلولًا لكثير من التحديات القائمة.

وأما الجانب الثاني، فيتعلق بالعلماء، ولنا هنا أن نشيد باجتهاداتهم التي تنطلق من مبادئ الدين ومقاصد الشرع، وعينهم على الرفق بالإنسان ومصلحة المجتمع، مستمسكين باستقلاليتهم متحررين مما عدا ذلك من قيود وضغوط سوى ما يتضح لهم من جليّة الحق وبينة الدليل، ويتعين على الأطراف المعنية كلها بما فيها السلطات الرقابية والمؤسسات المالية دعم استقلالهم وحريتهم، فكثير من القضايا المطروحة اليوم مثل التقنيات المالية الحديثة والأصول الإفتراضية وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، لم تطرح فيما مضى وقد لا يسعفنا التراث الفقهي - على غزارته - بقول فصل فيها، ما يتطلب جرأة الاجتهاد مع سعة في الأفق وبسطة في العلم، إذ لكلّ أمر مبتدأ، ولكل شأن فاتحة، وبعض ما هو راسخ لدينا اليوم من أقوال الفقهاء كان ذات يوم أمرًا مستجدًا قدحوا من أجله زناد الاجتهاد.

دور المركزي في دعم مسيرة المالية الإسلامية:

إن المالية الإسلامية بما تبوأت من نبل الأهداف وما تقلدت من تنوع الأدوات لهي جديرة بأن تحتل مكانة ريادية في المالية العالمية، بما يحقق غايتها الأسمى في عمارة الأرض، وتأسيسا على ذلك لا يالو بنك الكويت المركزي جهدًا في دعمها محليًا وعالميًا، والمستعرض لمساعيه في هذا الشان يضيق به الوقت عن الإتيان على جميع ما انجز - بفضل الله- من أعمال وما اتخذ من قرارات، يشهد لذلك الواقع المصرفيّ في الكويت، حيث البنوك الإسلامية تبلغ نصف القطاع عددًا، وتقترب من النصف حجماً، بعد أن سمح بنك الكويت المركزي - إلى جانب تاسيس البنوك الإسلامية - بتحول البنوك التقليدية التي ترغب في العمل المصرفي الإسلاميّ، وتحقق ذلك بالفعل لاثنين من البنوك الكويتية، ما انعكست آثاره الإيجابية على قطاعات أخرى، وتيسرت بفضله مزيد من الخدمات مثل التامين التكافلي، والإجارة والخدمات الصحية والتعليمية وغيرها.

ومن بين جهود بنك الكويت المركزي لدعم المالية الإسلامية على المستوى المحليّ ما أصدره من تعليمات لحوكمة الرقابة الشرعية، يعدها المختصون الأفضل على مستوى العالم، رسّخ تطبيقها متانة القطاع المصرفي الإسلامي في الكويت وعزز سلامته المالية واستقراره، كما طلبنا تعديل قانون بنك الكويت المركزي تمهيدًا لإنشاء هيئة عليا للرقابة الشرعية لديه، تؤسس مرجعية في هذا المجال، والطلب الآن في مرحلة متقدمة لاستصداره من مجلس الأمة الموقر.

وحرصنا على بناء القدرات وتأهيلها، يتواصل بنك الكويت المركزي مع الجامعات لحثها على تطوير المناهج لتخريج المؤهلين للعمل في هذه الصناعة، كما استحدث شهادة معتبرة في مجال التدقيق الشرعي ملزمة لجميع من يتصدى لهذه المهمة.

كما يواصل البنك رقابته الحصيفة مكتبيًا وميدانيًا، للاطمئنان إلى سلامة الرقابة الشرعية في جميع مناحيها.

أما جهود بنك الكويت المركزي في تطوير الصناعة المالية الإسلامية عالميًا فمن امثلتها مشاركته في تأسيس مجلس الخدمات المالية الإسلامية، سعيًا إلى وضع معايير عالمية موحدة تحكم المالية الإسلامية وترسخ في ممارساتها الطابع المؤسسي المحترف، إلى جانب المشاركة في إنشاء المؤسسة الدولية الإسلامية لإدارة السيولة، فضلًا عن إقامة سلسة من المؤتمرات العالمية تناقش قضايا المالية الإسلامية وتتداول فيها مع نخبة المؤتمرين في هذه الصناعة للخروج بتوصيات حول سبل دفع الصناعة قدما.

واضاف الهاشل «لم تكنّ المالية الإسلامية المعاصرة عند نشأتها إلا ابتكارًا خارج المألوف، قام على رؤية ثاقبة، تحسن تلمّس احتياجات الإنسان لتلبيها، وتتقن قراءة ما بين يديها من فرص لتقتنصها، وتجيد رصد التحديات لتستعد لها، ووراء ذلك روح مبادرة وفكر منفتح واجتهاد أصيل». ولئن كانت الصناعة قادرة على النجاح عندما انطلقت في ظروف غير مواتية، على غير مثال يحتذى ولا نموذج يقتدى، فهي اليوم أقدر على النجاح بعد أن تهيأت لها بيئة مواتية وقبول عالميّ، وبنت من الخبرة قاعدة تنطلق منها إلى المستقبل.

بيد أن مسؤولية ذلك تقع على عاتق جميع الأطراف المعنية، لاسيما القائمين على تاصيلها والمجتهدين في بناء أطرها الفكرية والشرعية، فهم مسؤولون عن تقديم رؤية جديدة للمالية الإسلامية وعن فك إسارها من ربقة الجمود وإطلاق طاقاتها إلى فضاء أرحب، مسترشدين بهدي «لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد».

من جانبه اكد مدير عام شركة (شورى للاستشارات الشرعية) عبدالستار القطان اهمية انشاء منصة كويتية لابتكار المنتجات المالية الإسلامية تساهم فيها جميع المؤسسات المعنية برعاية بنك الكويت المركزي.

واضاف القطان في كلمة القاها في افتتاح مؤتمر (شورى) الفقهي الثامن ان صناعة التمويل الإسلامي تشهد اهتماما متزايدا مشيدا بجهود بنك الكويت المركزي في دعم الصناعة المالية المصرفية الإسلامية عبر العديد من المبادرات والتعليمات.

وبين ان هذه التعليمات تضمنت ضوابط حوكمة الرقابة الشرعية وشهادة المدقق الشرعي المعتمد والهيئة الشرعية المركزية مشيرا الى ان هناك العديد من الخطوات والاجراءات الجادة لترشيد عمل البنوك الإسلامية وحوكمتها لتفعيل دورها في المجتمع.

واوضح ان المؤتمر يهدف الى ابتكار منتجات تمويلية سهلة ذات مرونة تستوعب تنوع ظروف العملاء وحاجة الاسواق وتحقيق قيمة علمية مضافة في مجال التمويل الإسلامي الحديث.

وشهد المؤتمر جلستين نقاشيتين تضمنت الاولى طرح العديد من المحاور اهمها المشاركة المتناقصة لتمويل الأصول الثابتة فيما ناقشت الجلسة الثانية موضوع حكم الدخول بعقود البيع او الاجارة.

ويهدف المؤتمر الى رصد اهم المسائل والمشكلات في مهنة التدقيق الشرعي في المؤسسات المالية الإسلامية واخضاعها للبحث والمناقشة واقتراح الحلول المناسبة لها.

يذكر ان شركة (شورى للاستشارات الشرعية) متخصصة بتقديم خدمات الاستشارات الشرعية واعمال الرقابة والتدقيق الشرعي والبرامج التدريبية للمؤسسات المالية الإسلامية لتكون رافدا اساسيا لدفع عجلة صناعة الرقابة الشرعية.

المؤشرات تستقبل أولى جلسات الأسبوع باللون الأخضر

«أسواق المال» تنتهي من إجراءات تخصيص أسهم شركة البورصة

اعلنت هيئة أسواق المال عن الانتهاء من عملية تخصيص الأسهم للمواطنين الكويتيين المشاركين في عملية الاكتتاب العام لـ 50% من أسهم رأس المال المصدر والمدفوع لشركة بورصة الكويت للأوراق المالية والذي تم تغطيته بنسبة تفوق 850%، وابتداءً من 19 ديسمبر 2019، يمكن لكل مواطن شارك بالاكتتاب معرفة مقدار ما خصص له من أسهم التوزيع ومن فائض الأسهم عبر موقع الشركة الكويتية للمقاصة وذلك من خلال إدخال الرقم المدني للمكتتب.

شرح لآلية التوزيع والتخصيص لفائض الأسهم:

تم توزيع الأسهم المطروحة بالتساوي بعدد 70 سهما لكل مواطن كويتي مسجل لدى الهيئة العامة للمعلومات المدنية كما في 8 سبتمبر 2019 ومن ثم تم دعوة المواطنين بذات التاريخ لسداد قيمة هذه الأسهم في الفترة التي امتدت من 1 أكتوبر حتى 1 ديسمبر والتي صاحبتها حملة إعلامية توعوية.

تم توزيع وتخصيص الأسهم عبر خطوتين، في الخطوة الأولى تم توزيع 70 سهماً لكل مواطن كويتي مارس حقه بسداد قيمة الأسهم المخصصة له (أو أقل) وعدد المواطنين الذين مارسوا هذا الحق هو 82.777 كويتي وتم توزيع 5.772.592 من أسهم الطرح عليهم.

وفي الخطوة الثانية تم تخصيص فائض الأسهم (وهي الأسهم التي لم يتم سداد قيمتها من قبل بعض المواطنين الكويتيين المسجلين في الهيئة العامة للمعلومات المدنية بتاريخ في 8 سبتمبر 2019 نتيجة لعدم ممارستهم حقهم بسداد قيمة الأسهم خلال "فترة السداد والاكتتاب في فائض الأسهم") وعددها 94.615.283 سهما، للمواطنين الذين طلبوا الاكتتاب في فائض الأسهم.

جلسة خضراء

استهلت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الاحد على ارتفاع المؤشر العام 35ر89 نقطة ليبلغ مستوى 6074ر2 نقطة بنسبة 0ر59 في المئة.

وبلغت كميات تداولات المؤشر 243ر6 مليون سهم تمت من خلال 7976 صفقة نقدية بقيمة 35ر7 مليون دينار كويتي (نحو 117ر3 مليون دولار امريكي).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 3ر02 نقطة ليصل الى مستوى 4826ر3 نقطة بنسبة 0ر06 في المئة من خلال كمية اسهم بلغت 184 مليون سهم تمت عبر 4852 صفقة نقدية بقيمة 9ر5 مليون دينار (نحو 31ر2 مليون دولار).

كما ارتفع مؤشر السوق الاول 51ر75 نقطة ليصل لمستوى 6707ر4 نقطة بنسبة 0ر78 في المئة من خلال كمية اسهم بلغت 59ر5 مليون سهم تمت عبر 3124 صفقة بقيمة 26ر2 مليون دينار (نحو 86 مليون دولار).

وكانت شركات (الديره) و(بتروجلف) و(آبار) و(السورية) و(المدينة) الاكثر ارتفاعا في حين كانت اسهم (أعيان) و(بتروجلف) و(ع عقارية) و(اهلي متحد) و(المدينة) الاكثر تداولا فيما كانت شركات (المساكن) و(المنتجعات) و(أولى تكافل) و(سنرجي) و(عمار) الاكثر انخفاضا.

وتابع المتعاملون موافقة هيئة أسواق المال على نشر مستند عرض الاستحواذ الالزامي المقدم من شركة (الذكير للتجارة العامة والمقاولات) على جميع الاسهم المتبقية في (كمبك).

وشهدت الجلسة افصاح معلومات جوهرية من شركة بوبيان للبتروكيماويات بشان اكتتابها في شركة ارامكو السعودية بنحو 6ر8 مليون دينار عبر شراء 3326371 سهما.

وتطبق شركة بورصة الكويت حاليا الخطوة الاولى من المرحلة الثالثة لتطوير السوق عبر تدشينها منتجات وادوات استثمارية مبتكرة خاصة ومنها الصناديق العقارية المدرة للدخل المتداولة (ريتس) وهي صناديق تمتلك وتدير العقارات المدرة للدخل والاصول العقارية.

ويشترك في هذه الصناديق عدد من المستثمرين في رأسمالها مما يسمح للمستثمرين الافراد الحصول على حصة من الدخل الناتج عن ملكية العقار دون الحاجة الى شراء او تمويل ممتلكات او اصول.